

تقييم أثر القروض الزراعية على تحسين المستوى المعيشي للمزارعين في محافظة حمص

م. لارا عباس *د. محمد المقداد

الملخص

هدف هذا البحث إلى تقييم أثر القروض الزراعية التي يقدمها المصرف الزراعي التعاوني على تحسين المستوى المعيشي لمزارعي محافظة حمص. اعتمد على البيانات الأولية التي جمعت باستخدام استمارة استبيان، وتم تطبيق أسلوب المعاينة غير العشوائية (كرة الثلج) بسبب سرية بيانات المصرف الزراعي وعدم توفر إطار عشوائي للمعاينة، على عينة قصدية بلغ حجمها 24 مزارعاً مستفيداً من القروض وهو أحد حدود الدراسة، فالنتائج تفسر في إطارها المحدد ولا تعمم إحصائياً على كامل المحافظة، في الدراسات الاستطلاعية والظروف الميدانية الصعبة (كالحرب والأزمة في سورية) يعتبر هذا الحجم مقبولاً لتقديم مؤشرات أولية وليس لاستنتاجات قطعية. واستخدمت أدوات التحليل الوصفي بما يتوافق مع نوع البيانات. أظهرت النتائج أن 53.3% من القروض كانت قصيرة الأجل، وأن تأثيرها على الهيكل الإنتاجي كان محدوداً، حيث لم تتغير ملكية الحيازات الزراعية (بقيت نسبة المالكين نحو 85%)، مع تحسن طفيف في استخدام العمل الآلي ونسبة الاعتماد على الطاقة الشمسية (ارتفع عدد المستخدمين لها من 3 إلى 11 مبحوثاً). كما ساعدت القروض في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الأسري، خاصة في مجالي الطاقة والنقل، لكنها أخفقت في معالجة المشاكل الهيكلية كاستقرار النقل الزراعي. وبناءً على مقترحات المزارعين، أوصى البحث بضرورة التوجه نحو القروض طويلة الأجل، وتخفيض الفوائد والإجراءات البيروقراطية، ورفع سقف التمويل، وإشراك المزارعين في رسم سياسات الإقراض المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المصرف الزراعي التعاوني - القروض الزراعية - مستوى المعيشة - محافظة حمص.

Evaluating the Impact of Agricultural Loans on Improving the Living Standard of Farmers in Homs Governorate

Abstract

This study aims to evaluate the impact of agricultural loans provided by the Cooperative Agricultural Bank on improving the living standards of farmers in Homs Governorate. It relied on primary data collected through a questionnaire, and a non-random (snowball) sampling method was used due to the confidentiality of the bank's data and the lack of a random sampling frame. The sample consisted of 24 farmers who had benefited from the loans, which is one of the study's limitations — the results are interpreted within this specific context and cannot be statistically generalized to the entire governorate. In exploratory studies and under difficult field conditions (such as the war and crisis in Syria), this sample size is considered acceptable for providing preliminary indicators rather than definitive conclusions. Descriptive analysis tools were used in accordance with the data type. The results showed that 53.3% of the loans were short-term, and their impact on the production structure was limited, as the ownership of agricultural holdings remained unchanged (the proportion of landowners remained at approximately 85%), with a slight improvement in the use of mechanized equipment and reliance on solar energy (the number of users increased from 3 to 11 respondents). The loans also helped reorganize household spending priorities, particularly in the areas of energy and transportation, but they failed to address structural problems such as the stability of agricultural transport. Based on the farmers' suggestions, the study recommended shifting towards

long-term loans, reducing interest rates and bureaucratic procedures, raising financing ceilings, and involving farmers in shaping future lending policies.

Keywords: Agricultural Cooperative Bank _ Agricultural Loans _ Standard of living – Homs Governorate.

المقدمة

يمثل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد السوري، ومصدراً رئيسياً لتوفير الغذاء والدخل للفئات الريفية (أسد، 2020). غير أن المزارعين في محافظة حمص، شأنهم شأن الكثير من المناطق الريفية السورية، يعانون من ضعف السيولة المالية المزمن. وهذا الضعف يُعيق قدرتهم على شراء مستلزمات الإنتاج، وتطوير أصولهم الزراعية الثابتة (العليوي والعطوان، 1996) (صالح وسعد، 2014). وقد تفاقمَت هذه المعاناة في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمة السورية وما رافقها من تضخم وانحيار في قيمة العملة.

لتجاوز هذه العقبة يلجأ غالبية المزارعين إلى المصرف الزراعي التعاوني. ويُعد هذا المصرف المؤسسة المالية الرسمية الوحيدة المختصة بتمويل الأنشطة الزراعية في سوريا (القاضي، 2002). وقد تطور دوره بمرور الوقت ليُقدم خدمات مصرفية متنوعة إلى جانب القروض الزراعية (مكي، 2023). وتشير الإحصائيات إلى تزايد الاعتماد على هذا المصرف، حيث ارتفعت نسبة القروض الزراعية المقدمة من قبله من حوالي 11.48% من إجمالي الائتمان المصرفي في عام 2009 إلى نحو 18.31% في عام 2021 (المكتب المركزي للإحصاء، 2022). ورغم هذه الزيادة الكمية، يظل السؤال جوهرياً حول ما إذا كانت هذه الزيادة قد انعكست فعلياً على تحسين مستوى المعيشة والإنتاج للمزارعين، أم أنها اقتصرَت على تغطية احتياجات تشغيلية مؤقتة.

وتبرز هذه الإشكالية بقوة في محافظة حمص التي تعرض قطاعها الزراعي لصدمات متتالية نتيجة الأزمة، مما يجعل تقييم الأثر الفعلي لهذه القروض ضرورة ملحة. واستعراضاً للدراسات السابقة، نجد أن معظمها ركز على قياس أثر القروض على الإنتاجية أو النمو الاقتصادي في سياقات مستقرة نسبياً (بديان وآخرون، 2013)، (Anand, 1999)، (Jackline, 2013)، (Hom, 2019) كما أشارت هذه الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية، لكنها ليست قوية دائماً، وأن هناك عوامل وسيطة أخرى تؤثر في النتائج. غير أن الملاحظ بوضوح هو غياب دراسات ميدانية تقيس الأثر الكمي للقروض على مستوى المعيشة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها سوريا، وتتبع التغير في أولويات الإنفاق الأسري كنتيجة مباشرة للإقراض. وهذه هي الفجوة البحثية التي يسعى هذا العمل إلى سدها.

مشكلة البحث

انعكس ضعف الإمكانيات المادية للمزارع السوري وما تلا الأزمة من تضخم وارتفاع جنوني في تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل مباشر على حجم الاستثمار في القطاع الزراعي بمحافظة حمص، وقد تجلّى هذا الضعف في محدودية قدرة المزارعين على تملك الأصول الثابتة (كالأراضي والآلات)، وفي عجزهم المتزايد في تأمين متطلبات التشغيل الموسمية (كالأسمدة والمحروقات) بأسعار السوق الحرة. لتجاوز هذه العوائق يلجأ المزارعون إلى المصرف الزراعي التعاوني للحصول على التمويل، لكن الملاحظ أن غالبية هذه القروض تركز على الفترة القصيرة (أقل من سنة)، مما يثير تساؤلات جدية حول قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الواقع الإنتاجي والمعيشي للأسر الريفية. بناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس: إلى أي حد تمكن المزارع في محافظة حمص من تلبية احتياجاته التمويلية التشغيلية (شراء المدخلات)، وتحسين أصوله الإنتاجية الثابتة، وإعادة ترتيب أولويات إنفاقه الأسري من خلال القروض الزراعية المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني؟

أهداف البحث

1. تحليل عدد من الجوانب الاقتصادية للمستفيدين من القروض الزراعية، للوقوف على أهم التأثيرات والتطورات التي طرأت على قدراتهم الاستثمارية (مثل الحيازة، الأصول، مصادر الطاقة).

2. تحديد الصعوبات التي واجهها المزارعون خلال مرحلة سحب القروض وتسديدها، وكذلك التحديات التي تواجه أسرهم في توفير دخل كافٍ.
3. إيصال مقترحات المزارعين إلى الجهات المعنية، للسعي نحو تطوير سياسة الإقراض الزراعي السائدة بما يتناسب مع احتياجاتهم الفعلية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه محاولة لتقييم السياسة الإقراضية الحالية للمصرف الزراعي التعاوني في سياق أزمة معقدة، من خلال تقديم أدلة كمية ميدانية حول قدرة هذه السياسة على تحفيز الاستثمار الزراعي، ودعم التحول نحو الطاقة المتجددة، وتحسين الوضع المعيشي للأسر الريفية في حمص. كما يسهم في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بفعالية الإقراض الزراعي، ويقدم توصيات عملية تنبثق من آراء المزارعين أنفسهم.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: مفهوم التمويل الزراعي وعلاقته بالمستوى المعيشي

يُعرف التمويل الزراعي بأنه العملية التي يتم من خلالها توفير رأس المال اللازم للنشاط الزراعي، نقداً أو عيناً، لتغطية تكاليف الإنتاج أو شراء الأصول الثابتة (محمد صالح، 2014). ولا يقتصر دوره على الجانب الإنتاجي، بل يتعداه إلى كونه أداة تنمية تسهم في خفض التكاليف، وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة للأسرة الريفية (العليوي والعطوان، 1996).

ويؤكد (Anand, 1999) أن توقيت توفر الائتمان الزراعي لا يقل أهمية عن قيمته، خاصة في الدول النامية التي يعاني مزارعوها من تقطع الدخل بسبب موسمية الإنتاج. وهذا ينطبق تماماً على مزارعي محافظة حمص، الذين يجدون أنفسهم في حاجة ماسة إلى سيولة نقدية في فترات محددة من العام (الحراثة، الزراعة، الحصاد).

غير أن الأدبيات النظرية تشير إلى أن تأثير القرض على مستوى المعيشة ليس مباشراً، بل يمر عبر سلسلة من الحلقات الوسيطة. يعتمد البحث الحالي على نموذج تحليلي يوضح مسار التأثير كما يلي:

القرض الزراعي ← شراء المدخلات بكفاءة أعلى ← تحسين العمليات الإنتاجية ← زيادة الإنتاجية
← ارتفاع الدخل ← إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الأسري ← تحسن الاستقرار المعيشي (تقليل
الاستدانة، تحسن التغذية والصحة)

ويستند هذا النموذج إلى نظريتين أساسيتين: (أ) نظرية الدخل الدائم (Friedman, 1957) ، التي تشير إلى أن التحسن المعيشي المستدام يتطلب زيادة في متوسط الدخل طويل الأجل وليس المؤقت، و(ب) مدخل القدرات (Sen, 1999)، الذي يرى أن مستوى المعيشة يُقاس بقدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية (غذاء، صحة، تعليم، طاقة). وانطلاقاً من هذين المدخلين، صُممت استمارة الاستبيان لتقيس التغير في الدخل والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية بعد الحصول على القرض.

ثانياً: خصوصية المصرف الزراعي التعاوني في سوريا

يُعد المصرف الزراعي التعاوني مؤسسة مالية تنموية، أنشئت خصيصاً لدعم القطاع الزراعي في سوريا (سلمان، 2009). ويخضع لسياسات حكومية تؤثر في سقف الإقراض، ونسب الفوائد، وشروط الضمانات. وتكتسب دراسة هذا المصرف في محافظة حمص أهمية خاصة، نظراً لأن المحافظة تُعد من أكبر المناطق الزراعية في سوريا، وقد تعرضت بنيتها التحتية الزراعية لدمار كبير خلال الحرب.

ثالثاً: أنواع القروض الزراعية

تُصنف القروض الزراعية حسب مدتها، ولكل نوع أثر مختلف في الاستثمار والمعيشة (القصاص، 2010) (المصرف الزراعي التعاوني، 2013). يوضح الجدول التالي هذه الأنواع وأثرها المتوقع:

جدول (1): تصنيف القروض الزراعية حسب المدة أثرها المتوقع على الاستثمار والمعيشة.

نوع القرض	المدة	الغرض	الأثر المتوقع على المعيشة والاستثمار
قصير الأجل	حتى سنة	شراء البذار، الأسمدة، المبيدات، الوقود.	تحسن مؤقت في الموسم الحالي، ولا يؤدي إلى تراكم أصول ثابتة.
متوسط الأجل	1-5 سنوات	شراء الآلات الزراعية، وسائل النقل، تطوير الري.	تحسن في كفاءة العمل وخفض التكاليف على المدى المتوسط، وتحسن طفيف في الدخل.
طويل الأجل	أكثر من 5 سنوات	شراء الأراضي، استصلاحها، أنظمة الطاقة المتجددة، البنى التحتية.	أثر جذري ومستدام، حيث يزيد الأصول المنتجة ويضمن استقرار الدخل طويلاً.

وقد حدد نظام العمليات الصادر عن المصرف عام 2013 نسب الفوائد، والتي تظل الإطار الرسمي حتى اليوم رغم تغيرات السوق، مما يفسر مطالبات المزارعين بتخفيضها.

رابعاً: مراجعة الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى محورين رئيسيين:

- المحور الأول: أثر التمويل على الإنتاجية والنمو الاقتصادي
توصلت دراسة (بديان وآخرون، 2013) في الجزائر إلى أن تسهيل منح القروض الزراعية أدى إلى نمو ملحوظ في إيرادات القطاع الزراعي. وفي سياق مشابه، وجد (Hom, 2019) في ميانمار علاقة إيجابية بين الإقراض الزراعي والإنتاجية، لكنه أشار إلى أن هذه العلاقة ليست قوية، مما يعني وجود عوامل وسيطة أخرى. وهذه النتيجة تتماشى مع ما سنراه لاحقاً في عينة حمص، حيث كان التأثير الإيجابي للإقراض موجوداً لكنه محدود.
- المحور الثاني: أثر التمويل على الوضع المالي

ركزت دراسة (Jackline, 2013) في كينيا على أن فترة سداد القرض ونسبة الفائدة تؤثران بشكل كبير على العائدات المالية الصافية. كما أكدت أن توافر القرض في وقت الزراعة المناسب يسمح بشراء مدخلات أفضل. غير أن هذه الدراسات رغم أهميتها نُفذت في بيئات مستقرة نسبياً، ولا تُقِيم فعالية الإقراض في ظل أزمات مركبة كالحرب والتضخم وانقطاع الكهرباء، وهو واقع مزارع حمص اليوم.

خامساً: الفجوة البحثية

تتضح الفجوة المعرفية التي يسدها هذا البحث في:

1. ندرة الدراسات التي تقيس الأثر الكمي للقروض على مستوى المعيشة في سياق الأزمات.
 2. غياب الدراسات التي تتعقب التغير في أولويات الإنفاق الأسري كنتيجة مباشرة للإقراض.
- عدم توفر بحوث ميدانية تستمع لمقترحات المزارعين حول تطوير الإقراض في محافظة محددة مثل حمص.

منهج البحث

1- الإطار المكاني والزمني للبحث

تم تطبيق الدراسة في محافظة حمص مع ريفها، خلال الفترة الزمنية المحددة (2022-2024)، وهي الفترة التي شهدت توزيعاً نشطاً للقروض الزراعية وفق سياسات المصرف، وتم اختيارها لتقييم الأثر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

2- مجتمع البحث

يضم المزارعين المستفيدين من القروض النقدية والعينية بأنواعها المختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل) من المصرف الزراعي التعاوني في حمص.

3- أسلوب المعاينة

نظراً لسرية بيانات المصرف وعدم إمكانية الوصول إلى إطار المعاينة العشوائي، تم استخدام أسلوب المعاينة غير العشوائية (عينة كرة الثلج)، بالاعتماد على المعارف الشخصية. وقد تم الوصول إلى (24) مبحوثاً وهو أحد حدود الدراسة. يُقر البحث بأن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى تحيز في العينة، لكن في الدراسات الاستطلاعية (Pilot studies) والظروف الميدانية الصعبة (كالحرب والأزمة في سورية) يعتبر هذا الحجم مقبولاً لتقديم مؤشرات أولية وليس لاستنتاجات قطعية، لذلك تُفسر النتائج في إطارها المحدد ولا تُعمم إحصائياً على كامل المحافظة.

4- استمارة الاستبيان

صُممت الاستمارة بأسلوب علمي، وتضمنت محاور رئيسية (الخصائص الاجتماعية، الحياة، الأصول، الطاقة، العمل، الدخل، الإنفاق، التحديات، المقترحات). اعتمدت على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، وتم التحقق من الصدق الظاهري للأداة عبر عرضها على خبراء، كما تم مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة.

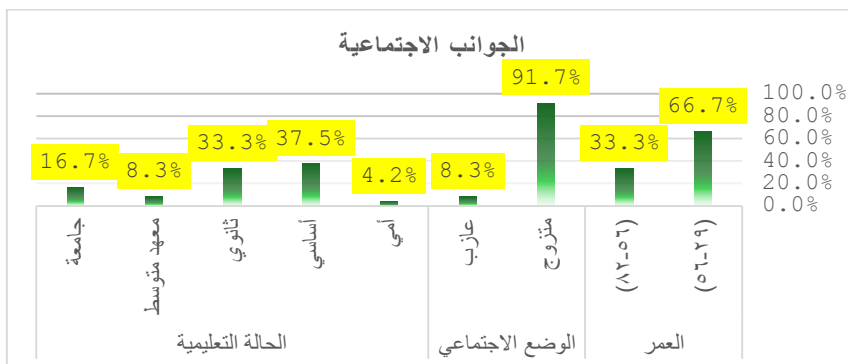
5- البرامج الإحصائية المستخدمة: Spss.V27, Excel 2019 لإجراء التحليل الوصفي (التكرارات، النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية) لعرض النتائج ومقارنتها قبل وبعد الإقراض.

النتائج والمناقشة

أولاً- الجوانب الاجتماعية والقروض:

تشير النتائج إلى أن 66.7% من المبحوثين (16 مبحوثاً) هم ضمن الفئة العمرية (29-56) سنة، مقابل 33.3% (8 مبحوثين) في الفئة (56-82) سنة. وهذا يعني أن العينة ليست من فئة الشباب في مستقبل العمر. ويلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين (91.7%)، وأن 70.8% من المبحوثين أتموا تعليمهم الأساسي والثانوي، الشكل (1).

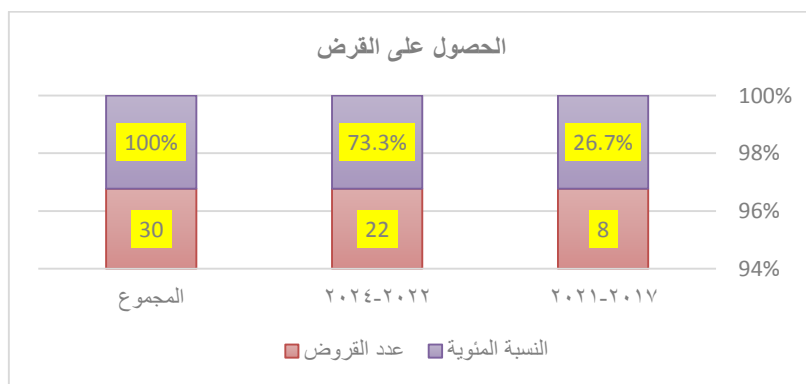
تقييم أثر القروض الزراعية على تحسين المستوى المعيشي للمزارعين في محافظة حمص



الشكل (1): الجوانب الاجتماعية للمبحوثين.

المصدر: عينة البحث، 2024.

يُظهر الشكل (2) أن 73.3% من القروض (22 قرضاً) مُنحت خلال 2022-2024، مما يشير إلى أن بعض المبحوثين حصلوا على أكثر من قرض واحد.

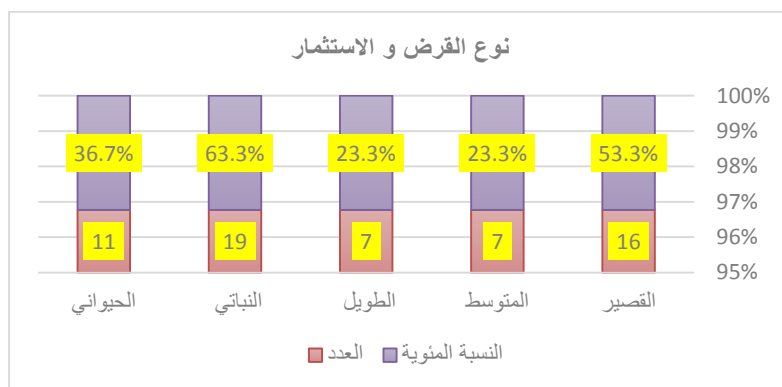


الشكل (2): عدد القروض الممنوحة.

المصدر: عينة البحث، 2024.

وقد شكلت القروض قصيرة الأجل 53.3% من إجمالي القروض، بينما شكلت القروض متوسطة وطويلة الأجل 23.3% لكل منهما، كما هو مبين في الشكل (3). واستُخدمت 63.3% من القروض

في الاستثمار النباتي مقابل 36.7% في الحيواني. ويعكس ذلك ميل المصرف للحفاظ على سيولة عالية من خلال التركيز على قروض قصيرة الأجل أقل عرضة لمخاطر التخلف عن السداد، وهو ما يفسر التأثير المحدود على الهيكل الإنتاجي، وقلة القروض التتموية طويلة الأجل.



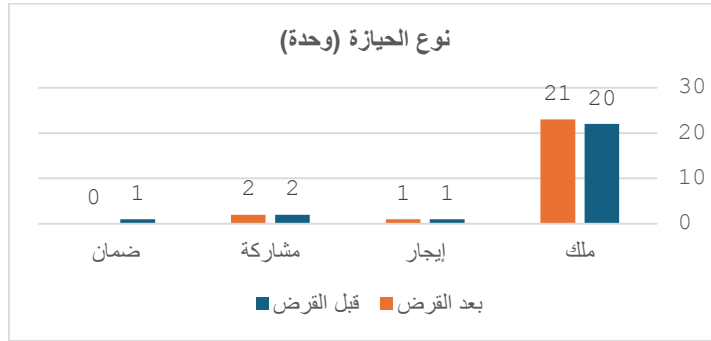
الشكل (3): نوع القرض والاستثمار.

المصدر: عينة البحث، 2024.

ثانياً - الحياة والأصول الزراعية:

نوع الحياة:

لم تؤد عمليات الإقراض إلى تحسن ملحوظ في ملكية الأراضي؛ إذ ظلت نسبة المالكين نحو 85% (20) مبحوثاً قبل الإقراض، و 21 بعده بزيادة مبحوث واحد فقط انتقل من نمط ضمان الأرض إلى نمط الملكية). ولم يطرأ أي تغيير على فئات الإيجار والمشاركة، الشكل (4).

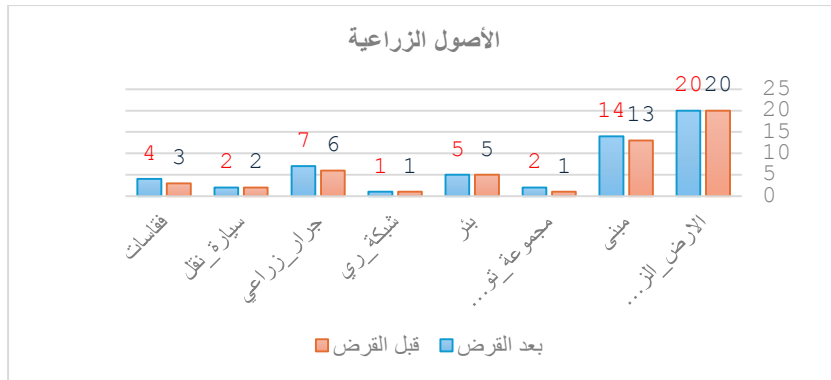


الشكل (4): تغيرات نمط حيازة الأراضي الزراعية للمبحوثين نتيجة الإقراض.

المصدر: عينة البحث، 2024.

الأصول الزراعية:

ظلت الأصول (المباني، الآبار، سيارات النقل، شبكات الري) دون تغير يُذكر، مع زيادة طفيفة في ملكية مجموعات التوليد والجرارات والفقاسات بمبحث واحد فقط. وهذا يؤكد ضعف تأثير القروض قصيرة الأجل في تملك الأصول الثابتة، حيث أن التغيرات التي طرأت ضئيلة وغير ملحوظة إحصائياً، الشكل (5).

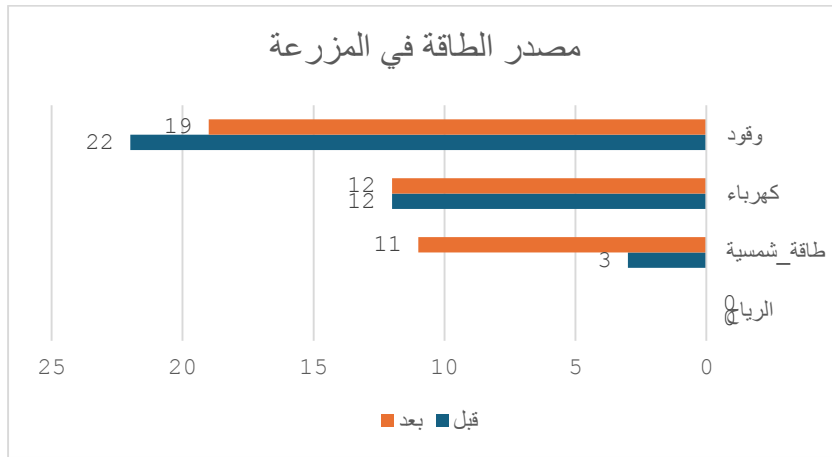


الشكل (5): تغير الأصول الزراعية للمبحوثين نتيجة الإقراض.

المصدر : عينة البحث، 2024.

ثالثاً - مصادر الطاقة:

لوحظ تحول مهم نحو الطاقة الشمسية، حيث ارتفع عدد المستخدمين لها من (3) إلى (11) مبحوثاً بعد الإقراض. كما انخفض الاعتماد على الوقود التقليدي من (85% إلى 75%)، بينما ظل الاعتماد على الكهرباء ثابتاً (12 مبحوثاً). ولم يتم استخدام طاقة الرياح لأي مبحوث بسبب ارتفاع تكاليفها. وتصدر ارتفاع أسعار الوقود قائمة التحديات (80% قبل الإقراض، انخفضت إلى أقل من 70% بعده)، كما انخفضت نسبة من يعانون من عدم توفر الوقود من 60% إلى أقل من 50%، ومن انقطاع الكهرباء من 45% إلى أقل من 25%. مما يشير إلى أثر إيجابي للإقراض في دعم التحول للطاقة البديلة وتخفيف أعباء الطاقة، الشكل (6).



الشكل (6): التغيرات في مصادر الطاقة لدى مبحوثي العينة نتيجة الإقراض.

المصدر: عينة البحث، 2024.

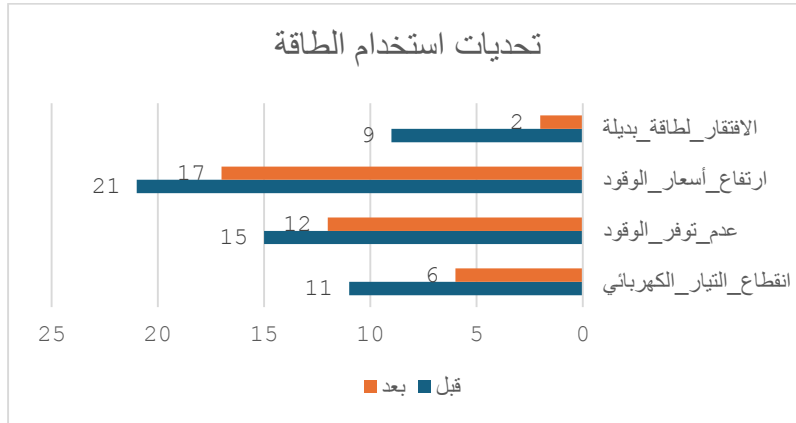
تحديات استخدام الطاقة:

يُعد ارتفاع أسعار الوقود التقليدي أبرز التحديات التي تواجه المزارعين في تأمين احتياجاتهم من الطاقة. فقد أفاد 21 مبحوثاً (87.5%) بأنهم يعانون من هذه المشكلة قبل الحصول على القرض، بينما

انخفض هذا العدد إلى 16مبحوثاً (66.7%) بعده، مما يشير إلى تأثير إيجابي للإقراض في دفع المزارعين نحو البحث عن بدائل، الشكل (7).

كما أشار 14مبحوثاً (58.3%) إلى معاناتهم من عدم توفر الوقود أصلاً قبل الإقراض، وانخفض عددهم إلى 11 مبحوثاً (54.8%) بعد تنفيذ القرض. وفيما يتعلق بانقطاع التيار الكهربائي أفاد 11 مبحوثاً (54.8%) بوجود مشكلة في تزويد التيار بشكل مستقر قبل الإقراض، وانخفض عدد المتأثرين بهذه المشكلة إلى 5 مبحوثين (20.8%) بعده، الشكل (7).

ومن جهة أخرى واجه 8 مبحوثين (33.3%) صعوبة في توفير مصادر طاقة بديلة قبل الحصول على القرض، ولم يعد يعاني من هذه الصعوبة سوى مبحوثين اثنين (8.3%) بعد الإقراض. ويعود السبب في ذلك إلى أن بعض المزارعين تمكنوا بفضل القرض من شراء الوقود بأسعار السوق المرتفعة، بينما استطاع آخرون التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية) لتشغيل مزارعهم، وهو ما ساهم في تخفيف حدة هذه التحديات، وخفض تكاليف التشغيل، وتحسين استمرارية النشاط الزراعي لديهم الشكل (7).

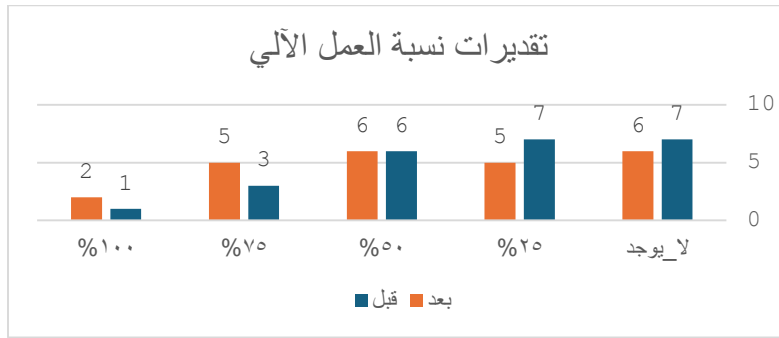


الشكل (7): أبرز التحديات التي تواجه المزارعين في توفير الطاقة.

المصدر: عينة البحث، 2024.

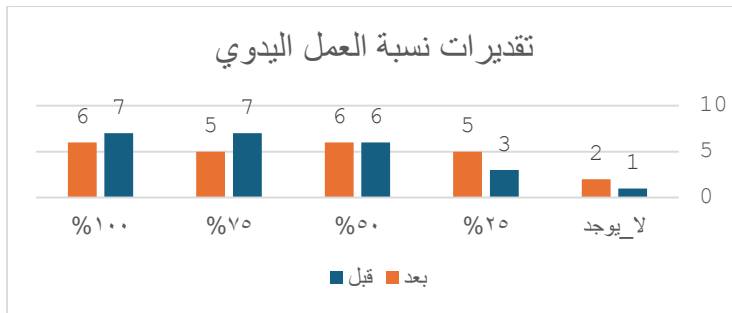
رابعاً - العمل:

لم يتغير نمط الاعتماد على اليد العاملة الأسرية والمأجورة (نمط مختلط). لكن لوحظ تحسن طفيف في الاعتماد على العمل الآلي حيث ارتفع عدد المبحوثين الذين يعتمدون على الآلة بنسبة 75% من (3 إلى 5)، وانخفض عدد الذين يعتمدون على العمل اليدوي من (7 إلى 6). وهذا يعكس اتجاهاً إيجابياً وإن كان محدوداً نحو الميكنة الزراعية نتيجة الإقراض، الشكل (8) والشكل (9).



الشكل (8): التغيرات في الاعتماد على العمل الآلي نتيجة الإقراض.

المصدر: عينة البحث، 2024.

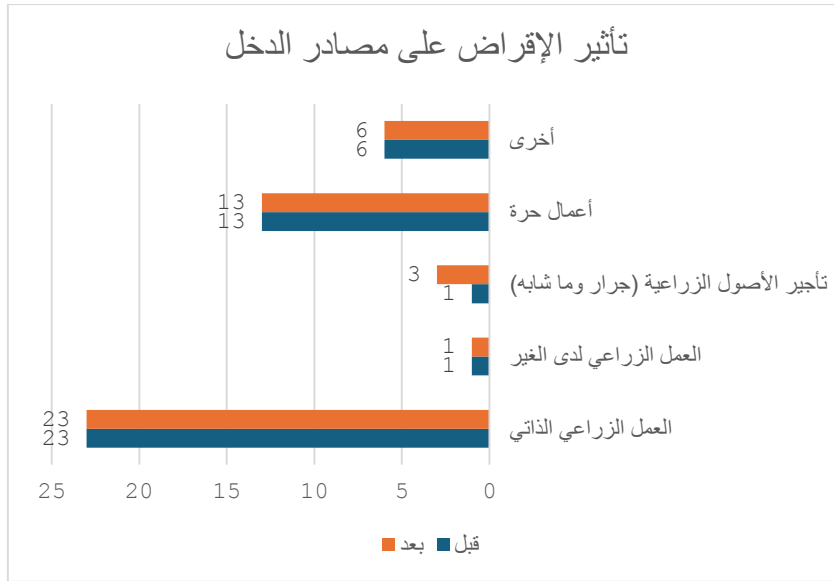


الشكل (9): التغيرات في الاعتماد على العمل اليدوي نتيجة الإقراض.

المصدر: عينة البحث، 2024.

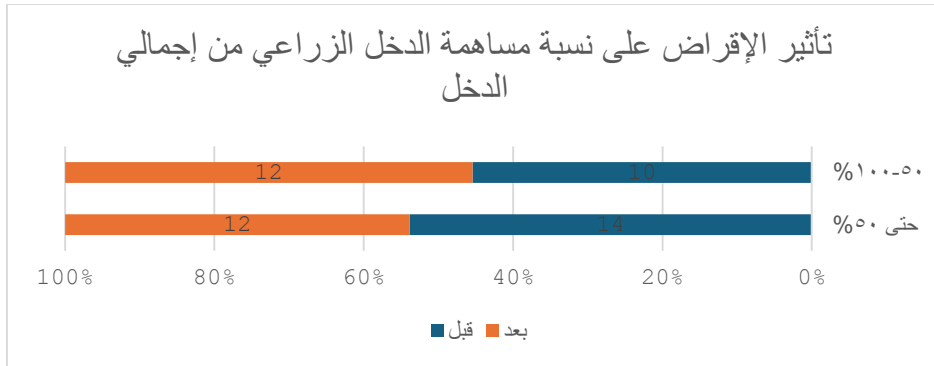
خامساً- مصادر الدخل:

لم يتنوع هيكل مصادر الدخل بشكل جوهري، وبقي العمل الزراعي الذاتي المصدر الرئيسي (90%) تقريباً. لكن لوحظ زيادة في عدد المبحوثين الذين لديهم دخل من تأجير الأصول الزراعية من (1 إلى 3). كما تحسنت نسبة مساهمة الدخل الزراعي في إجمالي الدخل، وارتفع عدد الذين تتجاوز نسبتهم 50% من (10 إلى 12). وهذا يؤشر إلى تحسن طفيف في الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. الشكل (10)، الشكل (11).



الشكل (10): تأثير الإقراض على مصادر الدخل.

المصدر: عينة البحث، 2024.

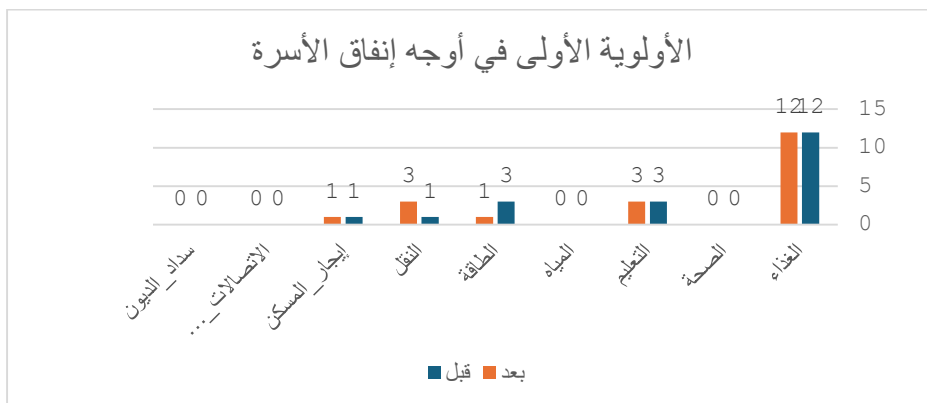


الشكل (11): التغيرات في نسبة مساهمة الدخل الزراعي في إجمالي الدخل نتيجة الإقراض.

المصدر: عينة البحث، 2024.

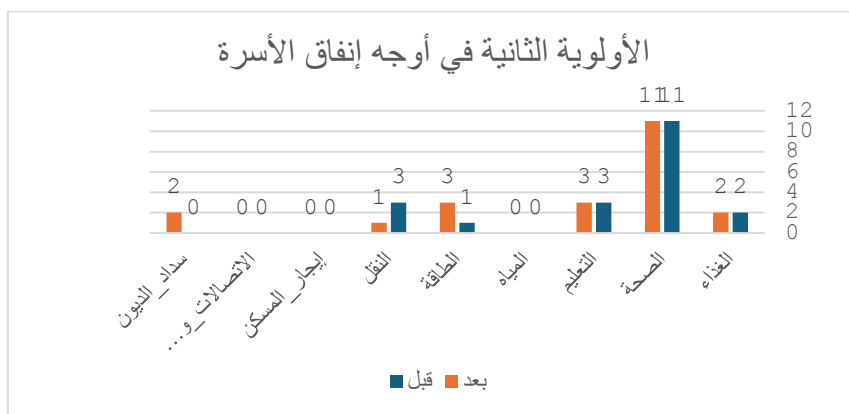
سادساً- أوجه إنفاق الأسرة:

ثبت أن أولويات الإنفاق العليا (الغذاء، الصحة، التعليم) لم تتغير قبل وبعد الإقراض، مما يعكس استقراراً في الاحتياجات الأساسية. لكن الإقراض أثر إيجابياً في إعادة ترتيب الأولويات الدنيا، حيث تحسن ترتيب الإنفاق على الطاقة (انخفض عدد من يضعها أولوية أولى من 3 إلى 1، وزاد من يضعها أولوية ثانية من 1 إلى 3)، والإنفاق على النقل (زاد عدد من يضعها أولوية أولى من 1 إلى 3)، والإنفاق على سداد الديون (ظهر كأولوية ثانية وثالثة لدى 2 و 3 مبحوثين بعد أن كان غائباً). وهذا يشير إلى تحسن في الإدارة المالية للأسر، وإن كان بشكل طفيف. الشكل (12) الشكل (13) الشكل (14).



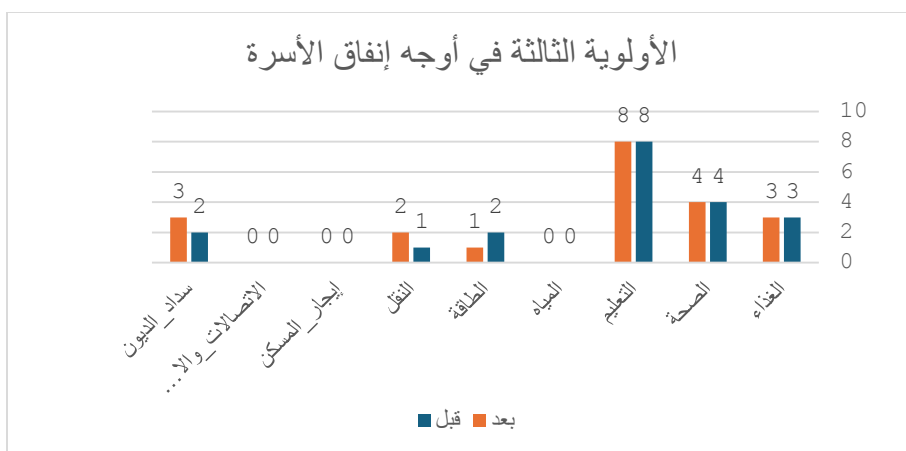
الشكل (12): أولويات أوجه إنفاق الأسرة قبل وبعد الإقراض (الأولوية الأولى في الإنفاق).

المصدر: عينة البحث، 2024.



الشكل (13): أولويات أوجه إنفاق الأسرة قبل وبعد الإقراض (الأولوية الثانية في الإنفاق).

المصدر: عينة البحث، 2024.

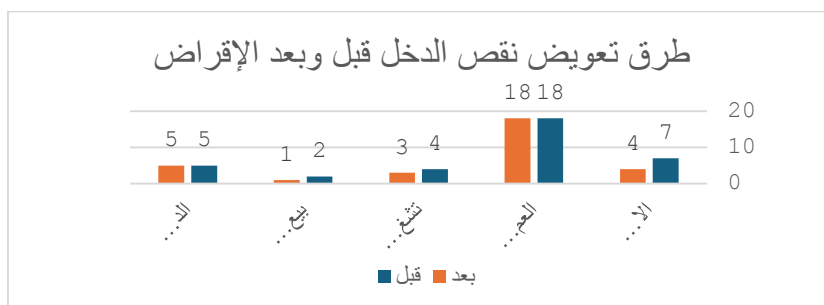


الشكل (14): أولويات أوجه إنفاق الأسرة قبل وبعد الإقراض (الأولوية الثالثة في الإنفاق).

المصدر: عينة البحث، 2024.

سابعاً- طرق تعويض نقص الدخل لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة:

لم يتغير اعتماد المبحوثين على العمل الثاني كمصدر للدخل (70%)، لكن لوحظ انخفاض في نسبة من يعتمدون على الاستدانة لمواجهة تكاليف المعيشة من (28% إلى 16%)، أي تخلى 3 مبحوثين عن الاستدانة. كما انخفض تشغيل الأطفال تحت سن العمل من (4 إلى 3)، وبيع الأصول من (2 إلى 1). مما يعكس تحسناً في الاستقرار المالي للأسر، ولو كان محدوداً، الشكل (15).

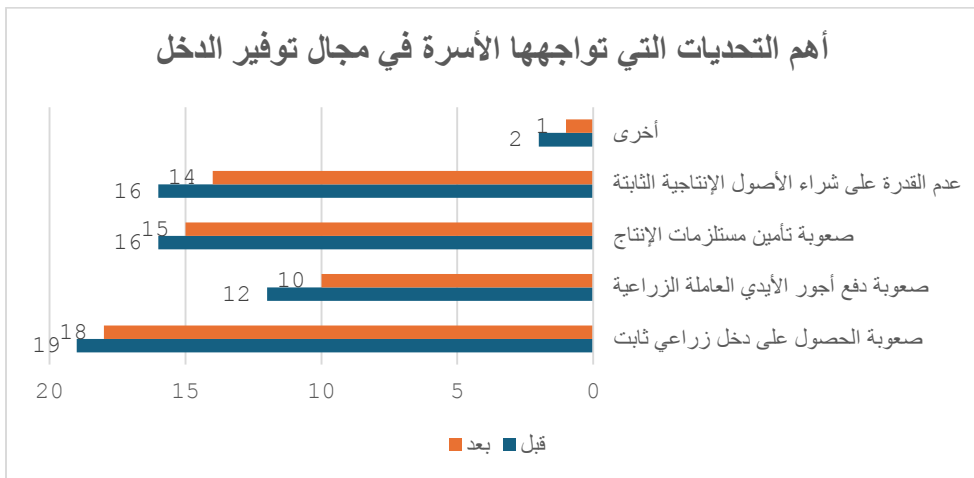


الشكل (15): طرق تعويض نقص الدخل لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة لدى مبحوثي العينة.

المصدر: عينة البحث، 2024.

ثامناً- أهم التحديات التي تواجهها الأسرة في مجال توفير الدخل:

ظلّت صعوبة الحصول على دخل زراعي ثابت ثابت التحدي الأكبر بنحو أكثر من 75% من العينة. وجاءت في المرتبة الثانية صعوبة شراء الأصول الثابتة وتأمين مستلزمات الإنتاج، حيث انخفض عدد المتأثرين بها بشكل طفيف (من 16 إلى 14، ومن 16 إلى 15 على التوالي). كما انخفض عدد من يواجهون صعوبة في دفع أجور اليد العاملة من (12 إلى 10). وتشير هذه النتائج إلى أن الإقراض خفف بعض الأعباء التشغيلية، لكنه لم يحل المشاكل الهيكلية للإنتاج الزراعي في المدى البعيد، الشكل (16).

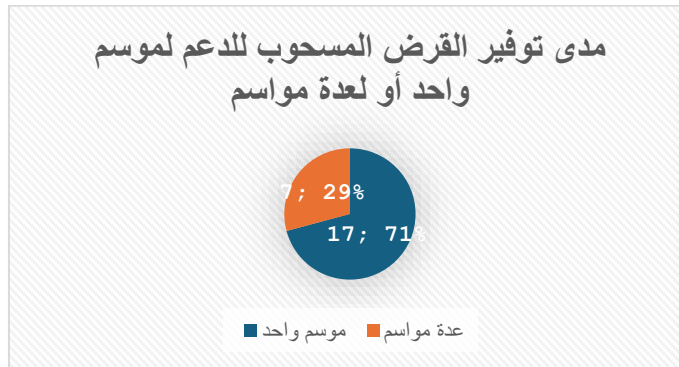


الشكل (16): تغير أهم التحديات التي تواجهها الأسرة في مجال توفير الدخل قبل وبعد الإقراض.

المصدر: عينة البحث، 2024.

تاسعاً- أثر القروض على المواسم الزراعية و اقتراحات المبحوثين لتطوير و/أو تجنب العثرات أثناء الحصول على القروض الزراعية:

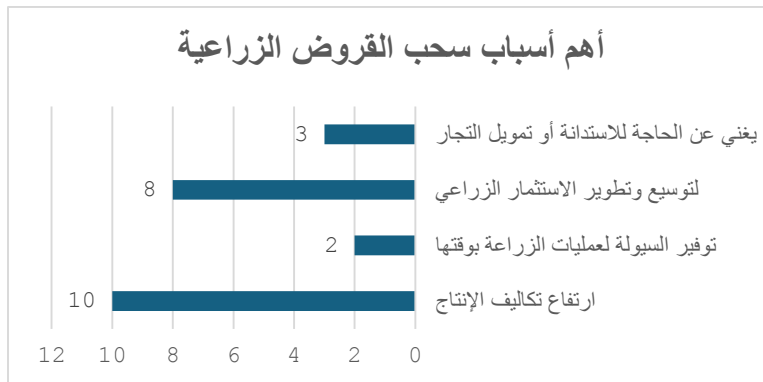
أفاد 71% من المبحوثين (17 مبحوثاً) بأن تأثير القرض كان قصير المدى (لموسم واحد)، بينما رأى 29% (7 مبحوثاً) أن له تأثيراً ممتداً لعدة مواسم، كما يوضح الشكل (17).



الشكل (17): رأي المبحوثين في مدى تأثير الإقراض على المواسم الزراعية.

المصدر: عينة البحث، 2024.

وأعرب جميع المبحوثين عن رغبتهم في الحصول على قروض جديدة، وكان ارتفاع تكاليف الإنتاج (40%) وتوسيع الاستثمار (30%) أبرز الدوافع، الشكل (18).



الشكل (18): أبرز الدوافع لدى مبحوثي العينة نحو الإقراض.

المصدر: عينة البحث، 2024.

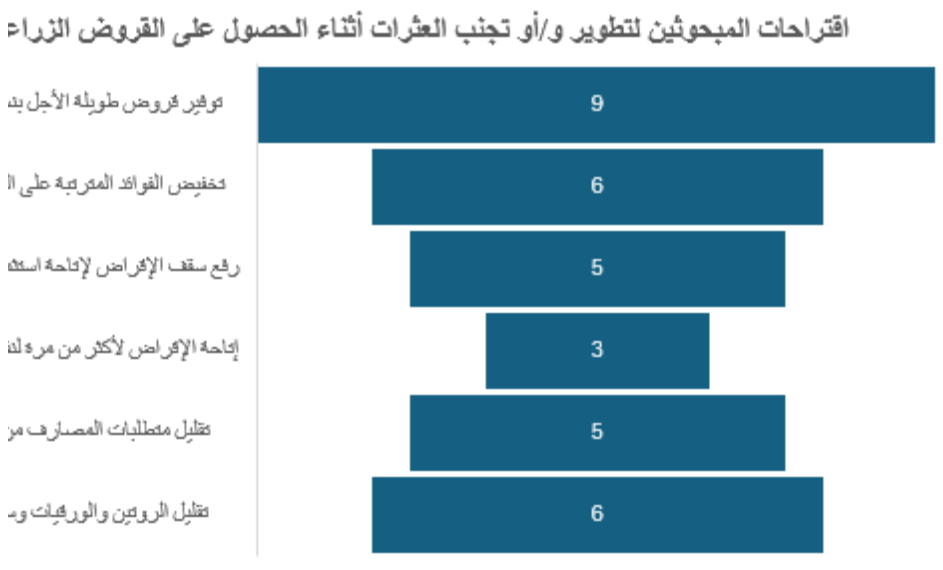
وتمحورت مقترحاتهم حول أربعة محاور رئيسية، كما في الشكل (19).

1. توفير قروض طويلة الأجل لتمويل الأصول الإنتاجية والبنى التحتية (36% من المقترحات).

2. تخفيض الفوائد وتقليل البيروقراطية والإجراءات الورقية (24%).

3. رفع سقف الإقراض وتقليل متطلبات الضمانات (25%).

4. السماح بأكثر من قرض للمقترض نفسه وربط القرض بالمشروع (15%).



الشكل (19): أهم اقتراحات مبحوثي العينة لتطوير القروض الزراعية.

المصدر: عينة البحث، 2024.

استنتاجات

1. تأثير محدود على الهيكل الإنتاجي: أثبتت النتائج أن القروض الزراعية وخاصة قصيرة الأجل منها

(53.3%)، لم تُحدث تغييراً جوهرياً في ملكية الحيازات الزراعية، حيث ظلت نسبة المالكين ثابتة

(85%). مما يشير إلى أن هذه القروض تُستخدم لتغطية تكاليف التشغيل الموسمية أكثر من كونها استثماراً طويلاً الأمد.

2. **تحسن طفيف في التكنولوجيا والطاقة:** لوحظ تحسن محدود في استخدام العمل الآلي والطاقة الشمسية (ارتفاع عدد المستخدمين من 3 إلى 11)، مما يساهم في خفض التكاليف على المدى الطويل، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب.

3. **إدارة أولويات الإنفاق دون حلول هيكلية:** ساعدت القروض في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الأسري، خاصة في مجالات الغذاء، الطاقة، النقل، وسداد الديون، لكنها أخفقت في تقديم حلول جذرية للمشاكل الهيكلية مثل استقرار النقل الزراعي وتسويق المنتجات.

4. **الحاجة لإصلاح نظام الإقراض:** أثبتت الدراسة أن السياسة الإقراضية الحالية تحتاج إلى إصلاح جذري لتتحول من كونها إقراضاً تشغيلياً إلى إقراض تنموي يساهم في بناء أصول المزارعين على المدى البعيد.

التوصيات

انطلاقاً من نتائج الدراسة ومقترحات المزارعين أنفسهم، يُوصي البحث بما يلي:

1. **التوسع في القروض طويلة الأجل:** العمل على زيادة نسبة القروض طويلة الأجل الموجهة لشراء الأصول الإنتاجية الثابتة (كالأراضي، الآلات، وأنظمة الري بالطاقة المتجددة)، مع تقديم دعم فني لضمان جدواها الاقتصادية.
2. **تخفيض الأعباء المالية والإدارية:** خفض نسب الفوائد على القروض الزراعية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتقليل متطلبات الضمانات والكفالات التي تشكل عائقاً أمام صغار المزارعين.

3. رفع سقف التمويل وتنويعه: زيادة قيمة التمويل الممنوح للمزارع الواحد، والسماح بالحصول على أكثر من قرض في الوقت نفسه لمشاريع زراعية متعددة، على أن يُربط القرض بالمشروع الاستثماري وليس بالمقترض فقط.
4. الدعم الإرشادي والتسويقي: إنشاء نظام إرشادي زراعي يرافق عملية الإقراض لضمان استخدام الأموال بكفاءة، مع مساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم مباشرة وتقليص دور الوسطاء لزيادة هوامش الربح.
5. التقييم المستمر وإشراك المزارعين: إنشاء نظام متابعة وتقييم دوري لقياس أثر القروض على الدخل والإنتاج، مع إشراك المزارعين في ورش عمل لتصحيح برامج الإقراض المستقبلية، بما يضمن توافقها مع الاحتياجات الفعلية في الريف السوري.

المراجع العربية

أسد، إسماعيل عزيز (2020). أثر التمويل الزراعي في تحقيق الناتج الزراعي. المجلة العلمية لجامعة جيهان: العراق. تم الرجوع إليه بتاريخ: 2023/6/18 على الرابط:
<https://sj.sulicihan.edu.krd/files/2020/09/186-197.pdf>

بدريان، سعيدة؛ بكادي، كريمة؛ زيدان، فتحية (2013). القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وكالة المنبوعة. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: الجزائر.

سلمان، محمد شريف (2009). المصرف الزراعي بين العمل التخصصي والصيرفة الشاملة. تم الرجوع إليه بتاريخ: 2023/6/9 على الرابط:

<https://www.agbank.gov.iq/ar/node/523>

العلوي، أحمد؛ العطوان، سمعان (1996). مفاهيم التمويل الزراعي. قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي. كلية الزراعة. جامعة حلب: سورية.

القاضي، حسين (2002). الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين ؟. دار الرضا للنشر. المكتب المركزي للإحصاء في سورية (2010). تم الرجوع إليه بتاريخ 2023/7/1 على الرابط: <http://cbssyr.sy/yearbook.htm>

القصاص، جلال جويده (2010). النقود والبنوك والتجارة الخارجية. ط1. الدار الجامعية: الإسكندرية. مصر.

محمد صالح، حيدر سعد (2014). تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض. جامعة بغداد: العراق.

المصرف الزراعي التعاوني (2013). نظام العمليات. الصادر بقرار السيد وزير المالية رقم 169/ بتاريخ 2013/11/26.

المكتب المركزي للإحصاء في سورية (2022). تم الرجوع إليه بتاريخ 2023/7/4 على الرابط: <http://cbssyr.sy/yearbook.htm>

مكي، قمر (2023). المصرف الزراعي التعاوني؛ خدماته وأهم 5 شروط منح قرض مصرفي. مقال إنترنت تم الرجوع إليه بتاريخ: 2023/6/19 على الرابط: <https://economy.faharas.net/agricultural-cooperative-bank>

Anand, Jaya, S (1999). Cooperative Agricultural and Rural Development Banks. Atlantic publishers and distributors. New Delhi. Retrieved: 18/6/2023. From:

<https://books.google.com/books?hl=ar&lr=&id=aH9X0PFjNGwC&oi=fnd&pg=PA1&dq=Cooperative+Agricultural+Bank&ots=jlovVgm4Hn&sig=R2yaRGzT5YmPtCdmvOP9c1VJHRw#v=onepage&q=Cooperative%20Agricultural%20Bank&f=false>

Friedman, M. (1957). **A Theory of the Consumption Function**. Princeton: Princeton University Pres.

Hom, Nang Sam (2019). The Role of Agricultural Financing in Myanmar. Yangon University of Economics Department of Development Studies Programme. Emdevs. 15th batch

Jackline, W (2013). Relationship Between Agricultural Credit Financing and Financial Performance: A Case of small scale farmers in Kiria Division in Muranga country. Nairobi. School of Business University.

Sen, A. (1999). **Development as Freedom**. New York: Anchor Books.